



تجربة مملكة البحرين
في مجال وضع ومتابعة سياسة التوازن بين الجنسين
على المستوى الوطني

المقدمة

تعد المبادرة الملكية السامية بإنشاء المجلس الأعلى للمرأة من المكتسبات الكبرى التي أثمرت عن المشروع الإصلاحي والمسيرة التنموية الشاملة في عهد حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعاه، وإضفاء الطابع المؤسسي للجهود الداعمة لتقدم المرأة في مملكة البحرين.

وبناء على الأمر السامي يختص المجلس الأعلى للمرأة باقتراح السياسة العامة في مجال تنمية وتطوير شؤون المرأة في مؤسسات المجتمع الدستورية والمدنية، وتمكين المرأة من أداء دورها في الحياة العامة مع مراعاة عدم التمييز ضدها، ووضع خطة وطنية لهيوض المرأة والتوصية باقتراح تعديل التشريعات المتعلقة بالمرأة.

وقد عمل المجلس الأعلى للمرأة منذ إنشائه في عام 2001 على تحقيق سلسلة من الأهداف والغايات ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمرأة والأسرة البحرينية على حد سواء. حيث قام المجلس بتقديم توصيات تم ترجمة جزء كبير منها إلى أوامر ملكية سواء بتعديل القوانين أو إصدارها عبر السلطة التشريعية، بالإضافة إلى قرارات وزارية عبر السلطة التنفيذية. وينسب الفضل الكامل لهذا الإنجاز في تاريخ المرأة البحرينية للرؤية الثاقبة لصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، وصاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، والمبادرات السامية في تبني العمل المؤسسي لشؤون المرأة وتحديث السياسات اللازمة للتنفيذ على أرض الواقع.

من هذا المنطلق، أعتمد المجلس الأعلى للمرأة إدماج احتياجات المرأة وتحقيق التوازن بين الجنسين ضمن أولويات عمله لدى إعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لهيوض المرأة البحرينية ووضع نموذج وطني يقود عمليات إدماج احتياجات المرأة في التشريعات والسياسات والبرامج الوطنية، بأعتبره دليلاً وإطار عمل لتعزيز تمثيل المرأة في المؤسسات الوطنية، وذلك بهدف تحقيق تمثيل حقيقي ومستدام للمرأة البحرينية في التنمية، وتقليص أو سد الفجوات بين المرأة والرجل على جميع الأصعدة.

وتعد تجربة مملكة البحرين رائدة على صعيد تطوير نظام لحكومة تطبيقات تكافؤ الفرص في إطار النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية. ويأتي هذا الكتيب لرصد وتوثيق تجربة المجلس الأعلى للمرأة في مجال وضع ومتابعة سياسة للتوازن بين الجنسين على المستوى الوطني.

أولاً:

النشأة والتأسيس (2004-2001)

عمل المجلس الأعلى للمرأة على وضع مشروع خطة وطنية للنهوض بالمرأة البحرينية، منذ الدورة الأولى في الفترة (2001 – 2004) بالشراكة والتعاون الفاعل مع جميع الجهات من أصحاب الاختصاص المعنية بشئون المرأة، وبدأت مرحلة الإعداد للاستراتيجية بإنشاء (10) لجان متخصصة تضم ممثلين ومختصين من جميع الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وممثلي المنظمات الدولية في البحرين.

وتم تدشين الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية في العام 2005 واعتمدها من قبل جلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه في سابقة لم تشهد مثيلاً لها مجتمعات الخليج العربي والمنطقة العربية، والتي كانت بمثابة استراتيجية تأسيسية ترافقت مع بداية عمل المجلس، وبدأ العمل الفعلي في ذلك بتنظيم مؤتمر بعنوان «المرأة شريك جدير في بناء الدولة ونموها» (2004)، شارك فيه ممثلون عن جميع المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني المعنية، أسفر عنه وضع الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية (2007-2012).



التخطيط الاستراتيجي:

عملت اللجان المتخصصة على تحويل الاستراتيجية الوطنية إلى خطة تنفيذية ضمت سبع محاور رئيسية وهي (اتخاذ القرار، التمكين الاقتصادي، الاستقرار الأسري، المجتمع المدني، التعليم، الصحة، البيئة) وكانت بمثابة وثيقة العهد التي اعتمدها المجلس منهاجاً لعمله، وبدأ المجلس الأعلى للمرأة بالتدرج في تنفيذ أولوياته التي ركزت على محاور الاستقرار الأسري، والتمكين الاقتصادي والتمكين السياسي للمرأة إلى جانب تنفيذ برامج التوعية والتدريب في المحاور الأخرى.

وبذلك اعتمد المجلس الأعلى للمرأة الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية رسمياً في 6 فبراير من عام 2007 واعتبرت الوثيقة الأساسية لعمل المجلس، استمر العمل فيها منذ عام 2007 لغاية عام 2012.

وتتويجاً لجميع تلك الجهود والمبادرات، وتفعيلاً لتطوير السياسات والآليات لمحاور الخطة التنفيذية وخصوصاً محور اتخاذ القرار الذي أنبثق منه ضرورة إدماج احتياجات المرأة في جميع المجالات، عقد المؤتمر الوطني الأول للمرأة البحرينية في نوفمبر من عام 2010، تحت عنوان «دمج احتياجات المرأة في التنمية.. دور الجهود الوطنية»، وقد ركز المؤتمر على المحاور التالية:

ثانياً:

الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية (2012-2007)

رصد الجهود الوطنية على المستويين الرسمي والأهلي في التعامل مع مفهوم إدماج احتياجات المرأة، وأدواته المتشعبة للوصول إلى صيغة مناسبة من التنفيذ.

التوصل إلى ملامح أولية لنموذج وطني لكيفية إدماج احتياجات المرأة في برنامج عمل الحكومة يتضمن آليات الإدماج احتياجات المرأة.

تحديد أدوار الجهات المسؤولة عن التنفيذ والشركاء.

وجاءت توصية المؤتمر باعتماد «نموذج وطني» محدد المحاور ويتوافق مع احتياجات مملكة البحرين في مجال إدماج احتياجات المرأة في التنمية ويحدد هيكلية وآليات إدماج احتياجات المرأة من خلال التنسيق والتعاون بين المجلس الأعلى للمرأة وجميع الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة البحرينية من الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

الآلية الوطنية:

أُعدت النموذج الوطني كخارطة عمل محورية توجه الجهود الوطنية نحو تطوير أوضاع المرأة البحرينية بما يحقق أثراً دائماً مستداماً في أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية وتفعيل محاوره الأساسية من خلال التالي:



التوعية والتثقيف

نشر ثقافة إدماج احتياجات المرأة والتوعية بمفهوم العدالة والإنصاف وخلق الفرص المتكافئة للجميع



التدريب والتأهيل

بناء القدرات في قضايا المرأة والجوانب المتعلقة بتكافؤ الفرص وإدماج احتياجات المرأة



السياسات

إنشاء وحدات تكافؤ الفرص في مؤسسات السلطة التنفيذية، واعتماد منهجية الموازنات الاستراتيجية لاحتياجات المرأة



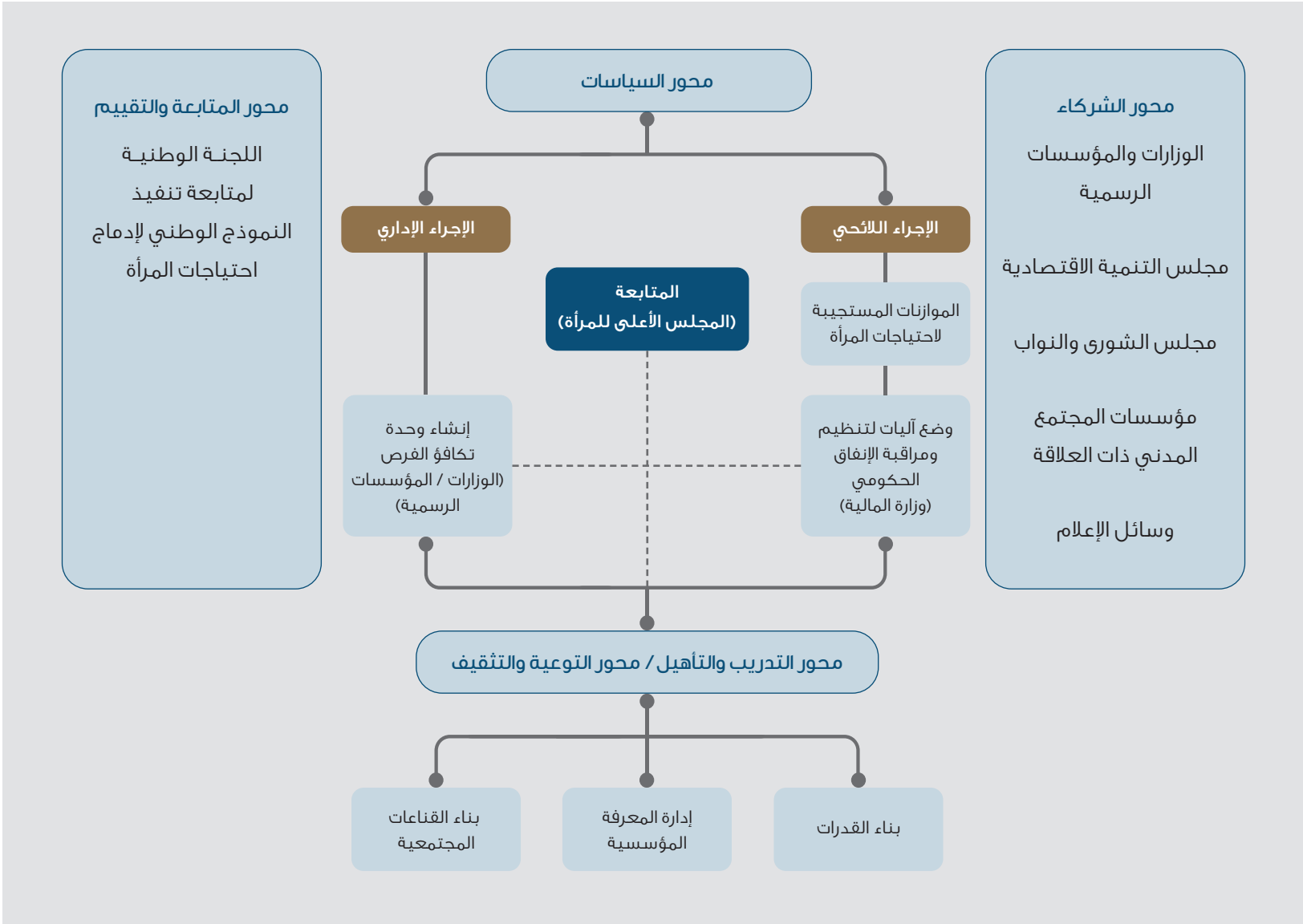
المتابعة والتقييم

توحيد الآليات لرصد وقياس مدى الإنجاز المتحقق من تنفيذ محاور النموذج الوطني
**إدماج احتياجات المرأة
في التنمية**



الشركاء

إنشاء وتفعيل عمل اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، وبناء جسور التواصل والتشبيك مع الشركاء والحلفاء.



اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة

صدر الأمر الملكي رقم (14) لسنة 2011 بإنشاء وتنظيم اللجنة الوطنية لمتابعة وتنفيذ النموذج الوطني برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة، كما صدر قرار صاحبة السمو الملكي رئيسة اللجنة الوطنية رقم (10) لسنة 2011، بتحديد اختصاصات اللجنة المتمثلة في متابعة الجهود الوطنية في مجال إدماج احتياجات المرأة في التنمية. ومن مخرجات عمل اللجنة الوطنية مايلي:

وضع خطة عمل محددة المؤشرات تنفذ على مراحل زمنية لتفعيل محاور النموذج الوطني وأهدافه على المستوى الوطني.

اعتماد نظام شامل لمتابعة وتقييم جهود الجهات المعنية على المستوى الوطني.

وضع توصيات تخدم آليات دعم إدماج احتياجات المرأة وتحقيق تكافؤ الفرص.

تقديم الملاحظات والمقترحات لتجويد العمل وتطويره بما يحقق الأهداف المرجوة من تفعيل النموذج الوطني.

كما شكلت **اللجنة التنسيقية** لدعم إدماج احتياجات المرأة في التنمية بين المجلس الأعلى للمرأة والسلطة التشريعية، حيث عملت اللجنة على توفير الإطار التشريعي والتنظيمي اللازم لإدماج احتياجات المرأة عبر الأدوات والآليات المتاحة بما يحقق مبدأ تكافؤ الفرص على المستوى الوطني بما يدعم الجهود الوطنية على هذا الصعيد، حيث بادر المجلس الأعلى للمرأة في تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية بإرساء القواعد المؤسسية لعمله في مجال الإدماج بما يضمن استدامة العمل المنظم وفعالية عمليات المتابعة والتقييم.

مراجعة الخطة الوطنية

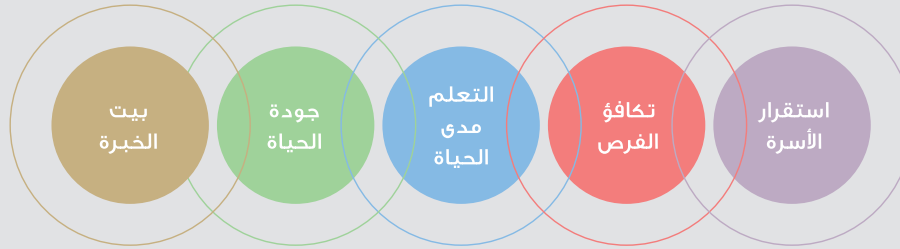
وفي مايو 2011، قامت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للمرأة باتخاذ الخطوات التنفيذية لمراجعة وتقييم الخطة الوطنية لتنفيذ استراتيجية النهوض بالمرأة البحرينية (2007-2012) باعتبارها وثيقة ومرجعية وطنية تحمل في طياتها الرؤية العامة للدولة لتحقيق تكافؤ الفرص بين الجنسين، من خلال دراسة وتحليل ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع، والوقوف على أبرز التحديات والمعوقات، لبدء انطلاقته برؤية أكثر طموحاً تتضمن آليات تعتمد الملكية الوطنية لمفرداتها، وفق منهجيات مدروسة قائمة على الشراكة في بناء التحالفات، وبصورة تضمن إدماج احتياجات المرأة في عملية التنمية، وتعتمد على قياس الأثر والغاية المستهدف تحقيقها والتي تؤدي إلى إحداث تغيير نحو الأفضل في أداء وتوجهات وقيم الأفراد أو المؤسسات أو المجتمع (أو جميعها) بشكل مستدام.

التخطيط الاستراتيجي:

بناء على نتائج التقييم، بدأ المجلس الأعلى للمرأة مراحل عملية تحديث الخطة الوطنية من خلال فكر وقيم التميز، والانطلاق من منهجية النهوض بالمرأة إلى منهجية نهوض المرأة بذاتها مستفيدة لما يهيئه لها المجتمع من فرص التدريب والتوعية والتنمية، معتمدة على قدراتها، مستلهمة أهدافها من قناعات واعية وتميز الأداء المؤسسي لتحقيق الأثر المستدام، وبعد المباركة الملكية السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله ورعاه، تم إعادة إطلاق الخطة الوطنية لنهوض المرأة البحرينية (2013-2022) كخطة واضحة المعالم بأدوات تقييمية ومؤشرات قياس دقيقة لرصد وتتبع أوضاع التنمية في قضايا المرأة، وتتضمن الخطة خمسة مجالات، تهدف إلى ضمان **الاستقرار الأسري** في إطار الترابط العائلي، وتمكينها من متطلبات القدرة على المساهمة التنافسية في مسار التنمية، القائم على **مبدأ التوازن بين الجنسين وإدماج احتياجات المرأة** في التنمية، بما يحقق لها فرص التميز في الأداء والارتقاء بخياراتها نحو **جودة حياتها والتعلم مدى الحياة**، من خلال التكامل مع الشركاء والحلفاء في العمل المؤسسي ليكون المجلس الأعلى للمرأة بالتالي **بيت الخبرة الوطني** المتخصص في شؤون المرأة.

ثالثاً:

الخطة الوطنية
لنهوض
المرأة البحرينية
(2013-2022)



وقد اعتمد المجلس الأعلى للمرأة «**تكافؤ الفرص**» أحد مجالات الخطة الوطنية لتحقيق أثر مباشر على مستوى رصد أوجه إدماج احتياجات المرأة في التنمية؛ وليكون المحرك نحو تحقيق العدالة ويقلص الفجوات القائمة بين المرأة والرجل في جميع المجالات التنموية. وقد تمت ترجمة مجال «**تكافؤ الفرص**» إلى محصلات تفود الجهود الوطنية لتحقيق مؤشرات وطنية ذات مصداقية علمية تقيس التطور والتقدم في أوضاع المرأة البحرينية بما يتفق مع المؤشرات والمقاييس الدولية.

النموذج الوطني

تطلب تطبيق النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة تحولاً ثقافياً، وتطويراً مؤسسياً، وتقسيماً للأدوار، وجهوداً جادة لبناء القدرات ونقل المعرفة في إطار من التفاعل والشراكة الحقيقية بين المجلس الأعلى للمرأة وبين الوزارات والمؤسسات الرسمية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وتطلب ذلك اعتماد أساليب وأدوات متعددة للتغلب على التحديات وتذليل الصعوبات وخلق واستثمار فرص التحسين التي برزت لتكون الملكية مشتركة في تنفيذ النموذج الوطني.

ومن هذا المنطلق، نظم المجلس الأعلى للمرأة برعاية كريمة من لدن صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة ملك مملكة البحرين رئيسة المجلس الأعلى للمرأة حفظها الله، المؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية في عام 2013، تحت شعار «إدماج احتياجات المرأة في التنمية ... وقفة مراجعة وتقييم».

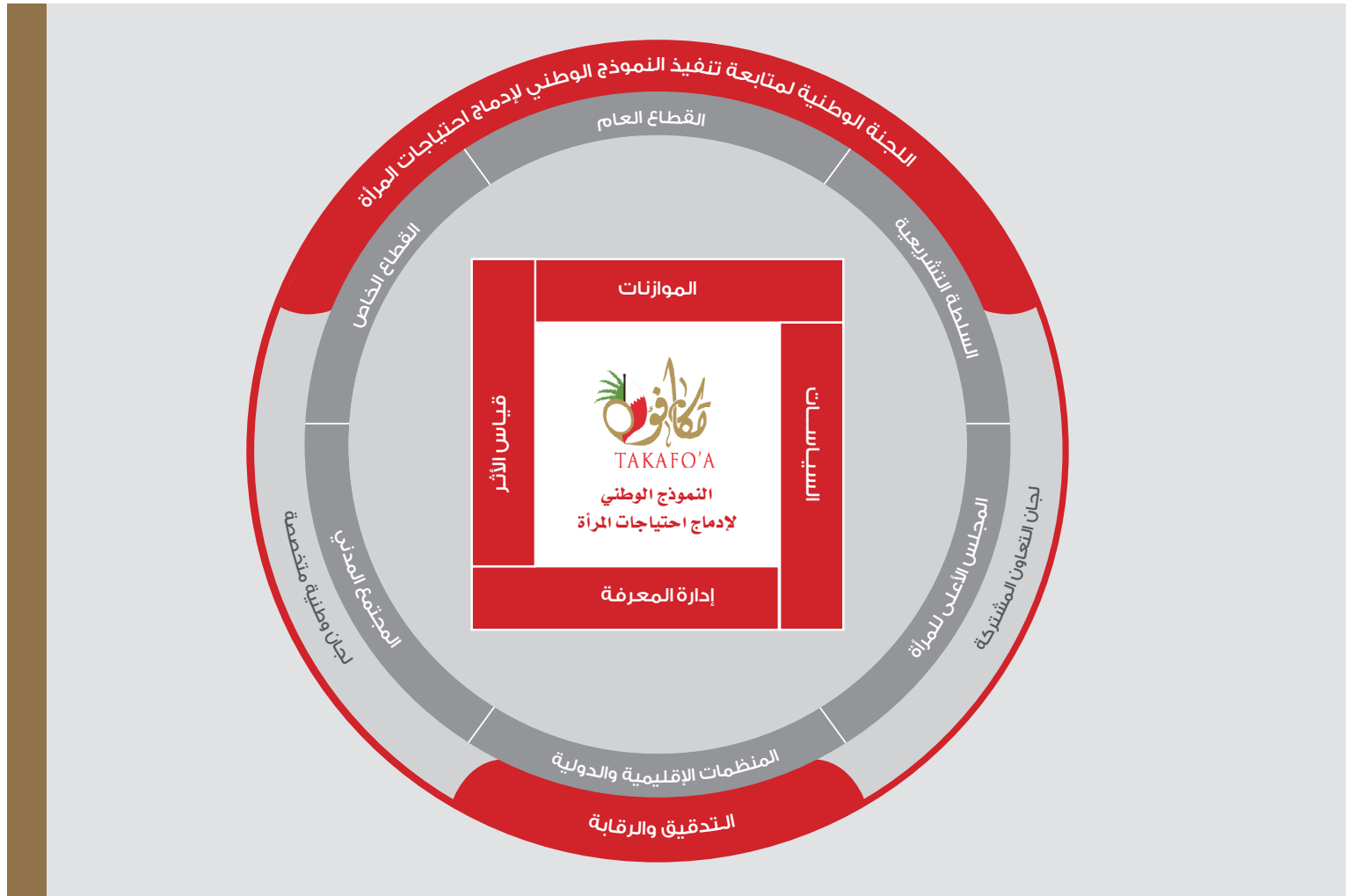
وجاء المؤتمر الثاني لتسليط الضوء على تجربة إدماج احتياجات المرأة في التنمية كتجربة حديثة، بمشاركة ممثلين عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وبحضور الدولي، وقد كان الهدف من المؤتمر متابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، وإبراز أهم الإنجازات والتحديات للانطلاق منها نحو رؤية مستقبلية في ضوء المستجدات المحلية والدولية.

وبناء على هذه الإنجازات والتحديات، ومخرجات هذا المؤتمر، تم طرح تصور مطور للنموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة، وتعتبر النسخة المطورة من النموذج تطور نوعي للنموذج الوطني الأول، ومستجيب للتوجهات الوطنية في مجال إدماج احتياجات المرأة ويؤكد على توزيع الأدوار في التنفيذ وضمان المسؤولية الوطنية في السعي نحو تحقيق الأثر على الصعيد الوطني.

وقد عمل المجلس الأعلى للمرأة على المجالات الأربع للنموذج الوطني المطور بشكل مستمر مع الشركاء، **ففي مجال السياسات**، تم رفع توصيات المؤتمر الوطني الثاني للمرأة البحرينية إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وصدر الأمر السامي بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية بما يتناسب مع متطلبات تفعيل النموذج الوطني، والتعاون مع ديوان الخدمة المدنية لتفعيل قرار إنشاء لجان تكافؤ الفرص بالجهات الحكومية، بالإضافة إلى التعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية في ذلك الوقت لعكس الخطة في برنامج عمل الحكومة (2015 – 2018)، وقد عقدت اجتماعات تشاورية مع الشركاء الرئيسيين للتوافق على آليات تفعيل النموذج الوطني.

أما فيما يتعلق **بمجال الموازنات المستجيبة**، تم التوافق مع مجلس التنمية الاقتصادية حول ضمان عكس مبادرات الخطة الوطنية لهيكل المرأة البحرينية في الموازنة العامة (2015 – 2016)، والتعاون مع وزارة المالية للتأكيد على التزام الجهات بملء جداول تكافؤ الفرص، وتطوير جداول الميزانية لتكفل رصد ومتابعة مدى إدماج احتياجات المرأة وتفعيل مبدأ تكافؤ الفرص عند إعداد وتنفيذ الميزانية.

وقام المجلس في مجال **قياس الأثر**، بتضمين مؤشرات قياس تفعيل النموذج الوطني في خطط وبرامج الجهات المعنية بتنفيذ الخطة الوطنية لهيوز المرأة البحرينية، وتستمر متابعة انعكاس وضع المرأة البحرينية في التقارير الدولية. حيث قامت اللجنة الوطنية بالتدقيق والرقابة على الأدوار المناطة لكل جهة.





المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين:

ولدعم سياسات التوازن بين الجنسين، تم إنشاء نظام المرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين الذي يعتبر من أهم أدوات النموذج الوطني، وبمثابة مستودع شامل لكافة المؤشرات الكمية والنوعية ذات العلاقة بتقدم المرأة البحرينية في إطار منظومة معرفية موحدة ودائمة التحديث لقياس معدلات التنافسية محلياً وإقليمياً ودولياً، ويتم عرض أهم تلك المؤشرات عبر تطبيق إلكتروني متاح للجميع لضمان السلاسة والمهنية في مجال توفير القراءات والمؤشرات النوعية.

ويسهم المرصد في تفعيل اختصاصات المجلس وترجمتها إلى واقع ملموس، سهل ومترايط حول المرأة البحرينية يتيح التعرف على حجم أنشطتها ومشاركتها في الحياة العامة، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات المعنية بتوفير المعلومات المتعلقة بالمرأة، والقيام بتحديثها وتنظيمها للاستفادة منها، ويهدف المرصد إلى:

بناء منظومة معرفية موحدة تعزز اقتصاد المعرفة ومصادر التعلم والنشر.

قياس معدلات التنافسية المحلية، والإقليمية، والدولية بما يساعد على سد الفجوات، ويعزز مكانة مملكة البحرين في التقارير الدولية.

استثمار الشراكات والتحالفات لتقديم أفضل صور الشراكة الفاعلة على المستوى الوطني.

التغذية الإلكترونية لكافة الجهات ليكون «المرصد» المصدر الرسمي لكافة المؤشرات ذات العلاقة بالمرأة.

وضع آليات متنوعة للإتاحة والعرض من خلال مواقع إلكترونية وتطبيقات إلكترونية.

ويتضمن المرصد مجموعة من القواعد الفرعية تشتمل على العديد من المؤشرات الرئيسية والتفصيلية بما يزيد عن 4000 مؤشر، ترصد موقع المرأة البحرينية في المجالات التنموية شاملة السكان، واستقرار الأسرة، والصحة، والتعليم، والمشاركة الاقتصادية، والمشاركة السياسية. وتتضمن هذه المؤشرات تقلد المرأة المناصب القيادية والمرأة في البرلمان المنتخب والمرأة في السلطة القضائية وغيرها.

مميزات وخصائص المرصد



- ◀ توفير البيانات المعتمدة من مصدرها الرئيسي لجميع المستخدمين (صناع القرار، الباحثين، الإعلاميين).
- ◀ إمكانية اختيار تصنيفات رئيسية للمؤشرات وهي (السكان/ استقرار الأسرة/ الصحة/ التعليم/ المشاركة الاقتصادية/ والمشاركة السياسية) أو حسب مجالات الخطة الوطنية لهوض المرأة البحرينية.
- ◀ إمكانية إيجاد العلاقات الترابطية بين المؤشرات في النظام (مثال: إذا أرتفع مؤشر التعليم ما نتيجة ذلك على مؤشر الطلاق).
- ◀ قدرة النظام على تحليل المؤشرات في تقارير وسجلات.
- ◀ قدرة النظام على معرفة (نوع/ حالة) المؤشر (هل هو إيجابي أو سلبي أو مستقر؟).
- ◀ توفير نماذج للوحة قيادة المؤشرات dashboard.
- ◀ عرض البيانات باللغتين (العربية/ الإنجليزية).
- ◀ مقارنة المؤشرات المحلية بالمؤشرات الدولية والإقليمية والخليجية.



التطبيق الإلكتروني:

تم تنفيذ مشروع «التطبيق الإلكتروني»، وذلك لتعزيز شفافية بيانات مملكة البحرين ليس على الصعيد المحلي فحسب، بل على المستويين الإقليمي والدولي على حد السواء، كما سيسهل التطبيق من الوصول لبيانات المرأة البحرينية في المجالات التنموية للباحثين والمهتمين والعموم، وسيتم ربط التطبيق الإلكتروني بالمرصد الوطني لمؤشرات التوازن بين الجنسين.



التقرير الوطني لقياس للتوازن بين الجنسين

التقرير الوطني لقياس التوازن بين الجنسين:

ويواصل المجلس جهوده بالتعاون مع الشركاء، في وضع الخطط والآليات الكفيلة بذلك وعلى وجه الخصوص ما تعلق منها بقياس وتقييم الجهود الوطنية لاستدامة المشاركة المؤثرة والفاعلة للمرأة البحرينية، وفي إطار مؤسسي يعمل على إتاحة الفرص العادلة والمتكافئة بين المرأة والرجل. ويأتي إعداد التقرير تنفيذاً لتوصية اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية، ويعتبر التقرير الوطني لقياس التوازن بين الجنسين:

آلية وطنية لمتابعة ورصد مدى تفعيل سياسات وبرامج ومبادرات التوازن بين الجنسين.

قياس الأثر المتحقق على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتقدم المرأة.

مرجع يساهم في تعزيز مكانة مملكة البحرين كبيت خبرة على الصعيد الدولي في هذا المجال.

وقد صدر العدد الأول من «التقرير الوطني لقياس التوازن بين الجنسين في العام (2017 - 2018)»، وذلك بعد أن تم إعداد نسخة تجريبية سابقة للتقرير في العام (2016)، وذلك تبعاً لمنهجية التطبيق المرحلية المتبعة عند إصدار التقارير النوعية، حيث يتضمن العدد الأول عينة من مؤسسات القطاع العام شكلت (37) مؤسسة.

وعرضت النتائج في اجتماع اللجنة التنسيقية برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله في أكتوبر 2019 وتم اعتماده من قبل مجلس الوزراء الموقر.

وبناء على تبني حكومة مملكة البحرين للتقرير كأداة لتقييم أداء القطاع العام على صعيد تحقيق التوازن بين الجنسين في كافة المجالات التنموية، أصبح التقرير مرجعاً رئيسياً للقياس والتقييم والمراجعة على المستوى الوطني، يساهم، بالنظر إلى توجهاته ومنهجية عمله، في تعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز للخبرة في مجال تقدم المرأة على المستوى الدولي.

الأهداف الرئيسية للتقرير:



- ◀ قياس فعالية وتأثير السياسات والتشريعات والخطط الوطنية في تحقيق مؤشرات الخطة الوطنية لهيوز المرأة البحرينية، بما يرفع من «تنافسية المرأة البحرينية» ويوضح العائد الإيجابي لذلك على الاقتصاد الوطني.
- ◀ بيان واقع مملكة البحرين من التقارير الدولية ذات العلاقة، وتعزيز مكانتها «كمركز للخبرة الدولية» في مجالات دعم تقدم ومشاركة المرأة البحرينية.

ويقيس التقرير جهود مملكة البحرين في سد الفجوة بين المرأة والرجل بناءً على:



- ◀ **المجالات الأساسية:** حيث ترصد أداء المرأة البحرينية مقارنة بالرجل ومساهماتها في الاقتصاد الوطني ومواقع صنع القرار وعدد من المجالات الحيوية، وتتضمن مجموعة من المؤشرات موزعة على (6) مجالات تنموية وهي:



التعليم



صنع القرار



الاقتصاد



المجتمع المدني



الاستقرار المجتمعي



الصحة

◀ **الأداء المؤسسي:** من خلال قياس أداء المؤسسة تجاه تنفيذ السياسات والبرامج المخصصة لتقليص الفجوة بين المرأة والرجل على أسس عدالة إتاحة الفرص، ويتكون من (12) بند رئيسي يقيس التوازن بين الجنسين في المؤسسة في صورة مؤشرات كمية ونوعية على النحو التالي:

المؤشرات النوعية	المؤشرات الكمية
إدماج احتياجات المرأة في بيئة العمل	التوظيف
الموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة	المناصب التنفيذية
إدماج احتياجات المرأة في الخدمات / المنتجات المقدمة	الأجور
الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالمرأة	التعليم والتدريب
المشاركة في الجوائز الوطنية والدولية في مجال التوازن بين الجنسين وتقدم المرأة	نظام التطور المهني
الالتزام بمتطلبات لجنة تكافؤ الفرص	تمثيل المؤسسة

النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين:

وفي ضوء ما قامت به اللجنة الوطنية من تنفيذ كافة مهامها وإنجاز متطلبات النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة البحرينية في التنمية، وإنشاء وتفعيل آليات مؤسسية لمتابعة استدامة تحقيق التوازن بين الجنسين من خلال اللجان النوعية بين المجلس الأعلى للمرأة وجميع الجهات المعنية في كافة القطاعات (لجان تكافؤ الفرص، اللجنة التنسيقية مع السلطة التشريعية، لجان التعاون بين المجلس الأعلى للمرأة ومؤسسات المجتمع المدني)، وبناء على اعتماد المجلس الأعلى للمرأة في 11 نوفمبر 2019، تم تطوير مسمى «النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية» إلى «**النموذج الوطني للتوازن بين الجنسين**»، ليعكس نضج تجربة مملكة البحرين في المجال. ويتكون من خمسة محاور هي:



إدارة المعرفة

القدرة على الاستفادة من كل مصادر المعرفة والخبرات الوطنية ذات القيمة المضافة، والتعرف على طرق إدارتها وتضمينها من خال منظومة وممارسات مبنية على جمع وإدارة ونشر المعرفة



الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة

وهي الاعتمادات المالية المخصصة لعمل المؤسسات التي تعكس مدى استفادة المرأة من تخصيص الموارد والإنفاق على القوى العاملة والبرامج والخدمات



السياسات

الإجراءات التي تتخذها المؤسسة كمراجعة الاستراتيجيات والخطط والبرامج والقرارات وتطويرها بما يخدم إدماج احتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين



قياس الأثر

قياس الأثر الذي يحدثه النموذج الوطني لإدماج احتياجات المرأة في التنمية من خلال رصد وقياس حالة التغيير في أداء وتوجهات وقيم الأفراد والمؤسسات والمجتمع من خلال البيانات الكمية والنوعية عن مدى تحقيق الإدماج لاحتياجات المرأة والتوازن بين الجنسين

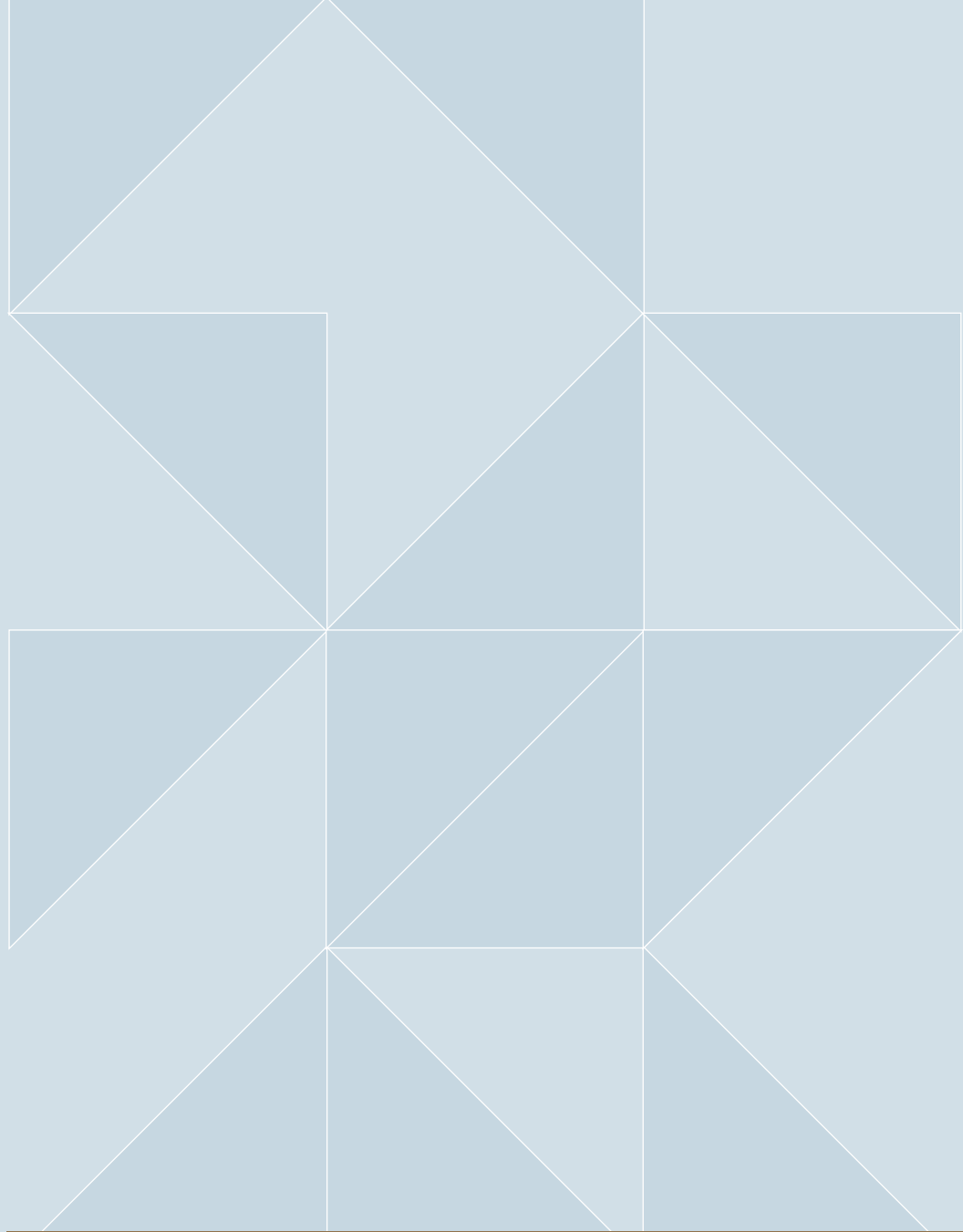


التدقيق والرقابة

توظيف كافة أدوات وآليات الرقابة المالية والإدارية لضمان فاعلية تطبيق منهجيات التوازن بين الجنسين



ويتركز التحول في منهجية النموذج الوطني المستقبلي في الشراكة الوطنية المركزة والمسئولة مع الشركاء الأساسيين على مستوى التوازن الحقيقي بين المرأة والرجل في كل السلطات والقطاعات، ليتولى المجلس الأعلى للمرأة مسؤولية الشراكة في التخطيط ومتابعة التنفيذ وتقييم النتائج وقياس الأثر المتحقق، ويأتي في مقدمته التحول في الثقافة المجتمعية وتطور السلوك التنظيمي للوزارات والمؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، لينسجم كل ذلك مع دور المجلس الأعلى للمرأة كبيت للخبرة المتخصصة في مجال المرأة وقضاياها.



المركز الإعلامي
المجلس الأعلى للمرأة
Supreme Council for Women

f facebook.com/scwbahrain
You Tube youtube.com/thescwbahrain
@scwbahrain
@scwbahrain
www.scw.bh

المجلس الأعلى للمرأة
ص.ب: 38886 المنامة - البحرين
هاتف: +973 17417171 - فاكس: +973 17415307
رقم الناشر الدولي:
رقم الإيداع بإدارة المكتبات العامة:
تصميم وتنفيذ: المركز الإعلامي

